قراءة في عملية الدفع الالكتروني للضريبة

مقدم للندوة العلمية الدولية: (نظام الدفع والجباية المالية في ظل البيئة الرقمية) التي تقيمها كلية القانون بجامعة الفلوجة بالتعاون مع مجموعة فقه القانون المالي بتاريخ 15 سبتمبر 2020

أ.م.د. محمد علي عوض الحرازي

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المشارك بأكاديمية الشرطة – اليمن

الملخص:

التطور سنة الحياة وقد قيل في عبارة مشهورة: "من لا يتطور يتدهور، ومن لا يتجدد يتبدد، ومن لا يتقدم يتقادم"، تنطبق هذه المقولة على الأفراد والمنظمات وحتى الدول على السواء، ذلك أن التغيرات في مجريات الحياة مضطردة، ومتوالية، ومتطلبات مواكبتها مُجهدة ومكلفة.

في هذه الجانب لا شك أن حكومة أي دولة في سبيل الارتقاء بخدماتها العامة تسعى لمراعاة تلك الأمور، والأخذ بأحدث الوسائل التي تضمن جودة خدماتها وضمان حوكمتها؛ من ضمن ذلك ما يتعلق بآليات ووسائل تحصيل الإيرادات العامة التي من أهمها الإيرادات الضريبية، للتسهيل على المكلفين دفعها إلى الخزينة العامة بأيسر الطرق وأضمنها.

ولذلك فإن أهمية هذا البحث المتعلق بالدفع الالكتروني للضريبة في هذه المرحلة المهمة التي تضرب فيه جائحة كورونا العالم، وتلقي بظلالها على شتى مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والإدارية والاقتصادية وغيرها، تأتي في محاولة لاستجلاء بعض جوانب العناصر المتعلقة بعملية الدفع الالكتروني للضريبة في بعض الدول.

الكلمات المفتاحية: رقمنة الضرائب، الدفع الالكتروني للضرائب، التحصيل الالكتروني، واقع التحصيل الالكتروني

View to the electronic tax payment process

Dr. Mohammed Ali Al- harazi
Associate professor of Economics and Public Finance
(Police Academy) Yemen

Abstract

Development is the way of life. It has been said in a famous phrase:" If one does not improve, he gets deteriorated, if he doesn't update himself, he gets vanished, as for the one who doesn't develop, he gets outdated". This saying applies to individuals, organizations and even countries alike. The changes in fields of life are steady, consecutive and the requirements to keep up with them are stressful and costly.

In this aspect, there is no doubt that the government of any country, in order to upgrade its public services, it seeks to take into account these matters and adopts the latest means to assure the quality of its services and ensure its governance. Among these, what is related to the mechanisms and means of

collecting public revenues, of which the most significant tax revenues to facilitate the taxpayers' payment to the public treasury in the easiest and safest way. Therefore, the importance of this research concerning electronic tax payment at this important stage in which the Corona pandemic strikes the world and casts its delusion on different aspects of life politically, socially, administrative, economic and other aspects. So, this research is an attempt to clarify some aspects related to the electronic payment of tax in some countries.

Keywords: Digitize taxes, Electronic payment of taxes, Electronic collection, The reality of electronic collection

مقـدمة

كان للتحول الرقمي في المجتمعات الإنسانية انعكاسات هائلة على حياة البشر وتواصلهم وأعمالهم، حيث مثلت وسائل التواصل الاجتماعي وأساليب العمل الحديثة المعتمدة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ثورة حقيقية تغير معها العالم خلال عقود قليلة من الزمن إلى نمط مختلف عما كان عليه منذ قرون، بل أنه في الجانب الاقتصادي؛ تصدرت بعض الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا قائمة الشركات العالمية في معدل النمو ومستوى الأرباح المتحققة.

رافق هذه التطورات التي قادتها الكيانات الاقتصادية الخاصة سعي الإدارات الحكومية جاهدة لمواكبة هذه التطورات والاستفادة منها لضمان تلبية خدمتها المقدمة مع التطورات المتوالية، وضمان جودة تلك الخدمات، والارتقاء بمستوى الأداء، وحوكمة الأعمال، يندرج ضمن ذلك الخدمات المرتبطة بآليات تحصيل الإيرادات العامة.

في هذا الصدد يأتي موضوع تحصيل الإيرادات الضريبية كأهم الإيرادات العامة، وذلك بالنظر إلى حجم هذه الحصيلة ، ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي للدولة، حيث تحولت الإجراءات المتعلقة بها في بعض الدول من الوسائل التقليدية إلى الوسائل الالكترونية، لما يترتب على ذلك من فوائد للخزينة العامة والمكلفين بالضريبة على السواء.

وبالنظر إلى أن هذا موضوع هذا البحث وصفي في المقام الأول، فإنه سيتم استعراض مركز لبعض عناصره بشكل موجز، مع تلخيص غير مخل للأفكار المهمة المتعلقة به.

مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة الدراسة في بعض الأسئلة التي يمكن تلخيصها في الآتي:

1- ما هو مفهوم الدفع الالكتروني للضريبة ؟
2- ما هي أهم المخاطر والعوائق التي تؤثر على نظام الدفع الالكتروني للضريبة ؟
3- ما هي مضامين تجارب بعض الدول في مجال الدفع الالكتروني للضريبة ؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية عملية تحصيل الضريبة، التي تُعد الأهم في قائمة الواجبات الضريبية التي تقع على المكلفين، ذلك أن جميع هذه الالتزامات التي

تنص عليها التشريعات الضريبية والتي تعمل الإدارات الضريبية على ضمان تنفيذها من خلال إجراءاتها المختلفة؛ لا تُعد مجدية مالم تتوج بآليات مُحّكمة وأساليب منضبطة في عملية تحصيل الضريبة، التي تمثل المعيار الحقيقي والواضح لنجاح الإدارات الضريبية، فجميع تلك الإجراءات في مختلف أنواع الضرائب تصب نتائجها في حجم الحصيلة الضريبية المتحصلة من المكلفين، وهنا تبرز أهمية تطوير آليات وأساليب هذا التحصيل للتسهيل على المكلفين في أداء التزاماتهم الضريبية بدقة وشفافية وسرعة.

أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهم أهداف هذا البحث في الآتي:

1- استعراض أهم مفاهيم الدفع الالكتروني للضريبة.
2- توضيح بعض أهم متطلبات الدفع الالكتروني للضريبة.
3- تشخيص بعض المخاطر والعوائق التي تؤثر على نظم الدفع الالكتروني للضريبة.

منهج البحث:

يستند إعداد هذا البحث على المنهج الوصفي في المقام الأول، للوصول إلى تشخيص لمشكلة البحث بشكل مناسب.

خطة البحث:

سنحاول إبراز بعض الجوانب المختلفة لموضوع الدفع الالكتروني للضريبة من خلال البنود التالية:

المطلب الأول: مفهوم وأنواع الدفع الالكتروني للضريبة.
المطلب الثاني: متطلبات ومعوقات الدفع الالكتروني للضريبة .

المطلب الثالث: واقع التحصيل الالكتروني للضريبة في بعض الدول.

الخـاتمـــــة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.

المطلب الأول

مفهوم وأنواع الدفع الالكتروني للضريبة

أولاً: تعريف الدفع الالكتروني للضريبة:

يُعرف الدفع الالكتروني عموماً بأنه: منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي توفرها المؤسسات المالية والمصرفية، بهدف تسهيل إجراء عمليات الدفع الإلكتروني الآمنة، وتعمل هذه المنظومة تحت مظلة من القواعد والقوانين التي تضمن سرية تأمين وحماية إجراءات الشراء وضمان وصول الخدمة.[1]

أما الدفع الإلكتروني للضريبة فقد عرفه البعض بأنه: وفاء المكلف بدفع ما بذمته من مستحقات ضريبية إلى الإدارة الضريبية باستخدام إحدى الوسائل الالكترونية، سواء أكانت أوراقاً تجارية الكترونية أو نقوداً الكترونية أو بطاقات إئتمان أو أية وسائل الكترونية أخرى يتم الوفاء بها عبر الإنترنت.[2]

---

[1] المركز القومي التابع للحكومة السودانية: الخطة الموجهة للحكومة الالكترونية والتحول للذكية 2016 – 2020، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) الارتباط: http://nic.gov.sd/pdf/planone.pdf

[2] د. علي غانم شاكر: دور نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الالكتروني...، مجلة جامعة المثنى للعلم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد (7) العدد (4) 2017، ص 145.

كما عرفه البعض بأنه: مجموعة العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العامة، وفقاً للقواعد القانونية والضريبية المعتمدة في هذا الصدد.[1]

ثانياً: مزايا الدفع الالكتروني للضريبة:

تتمتع عملية الدفع الالكتروني للضريبة بعدد من المزايا أهمها:[2]

1- سهولة وتيسير عملية دفع الضريبة: حيث لا تتطلب هذه العملية إجراءات كتلك التي تتطلبها عملية الدفع التي تتم في مقر الإدارة الضريبية، يضاف لذلك عدم تطلب هذه العملية استخدام نماذج ورقية تتعلق بتلك الإجراءات التي تتطلب تأشير الموظفين عليها إلى جانب الإجراءات البيروقراطية الأخرى.

2- السرعة والمرونة في عملية الدفع: حيث يتأتى للممول إنجاز هذه العملية في دقائق معدودة، مقارنة مع الوقت الذي يهدره في إجراءات الدفع الإدارية، كما أن عملية الدفع الالكتروني لا ترتبط بوقت دوام وظيفي شأن العمل الإداري، حيث يمكن للممول إجراءاها في أي وقت من أوقات اليوم وعلى مدار أيام الأسبوع، كما لا تؤثر عليها الإجازات الاعتيادية أو الطارئة، أو غير ذلك من الظروف.

---

[1] د. سوزي عدلي ناشد: المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 206.

[2] Barbara Weltman: J.K. Lasser's, Online Taxes. John Wiley and Sons, Inc., New York, 2002 pp. 4 – 6.

3- الدقة: يتم إجراء هذه العملية عبر برامج حاسوبية مخصصة لذلك تنتجها شركات متخصصة، حيث يتم من خلال هذه البرامج تحديد الضريبة المقررة على المكلف بدقة ويكون هامش الخطأ في هذه العملية شبه معدوم، كما أن هذه الشركات هي المسؤولة عن أي خطأ قد يقع بسبب هذه البرامج، وغالباً ما تتم هذه العملية من خلال فراغات في النماذج الالكترونية يقوم الممول بتعبئة بياناتها، وتقوم هذه البرامج بعد ذلك بمطابقتها والتأكد من صحتها ومن ثم إكمال عملية الدفع.

4- المرونة والسرعة في استرداد المبالغ التي دفعها الممول بالزيادة عن الضريبة المقررة عليه: ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال تقديم الممول طلباً على نموذج الكتروني إلى الإدارة الضريبية، التي تستكمل إجراءاتها في الطلب بصورة الكترونية أيضاً، وتشير بعض التقديرات بأن عملية الاسترداد الالكتروني هذه يتم إنهاؤها في الولايات المتحدة خلال أسبوع إلى أسبوعين في المتوسط، بالمقارنة مع 6 – 8 أسابيع في المتوسط في الإجراءات التي تتم بالشكل الإداري التقليدي.

وتسهم هذه التقنيات في عمليات فحص وتدقيق الإقرارات والبيانات الضريبية، بحيث يمكن استبدال عملية الفحص بالعينة التقليدية إلى فحص شامل لجميع الإقرارات الضريبية المقدمة من الممولين، بالاستفادة من الوسائل التكنولوجية في هذه العملية، بحيث يترتب على ذلك ضمان الدقة والسرعة والتقليل من التكاليف.

وتعتمد عملية الفحص والتدقيق الضريبي هنا على البيانات والمعلومات التي ترد إلى الإدارة الضريبية من خلال الإقرارات الضريبية، والبيانات والسجلات التي يزود بها الممولون أو الغير الإدارة الضريبية، إلى جانب قدرة الإدارة الضريبية

على تدقيق ومراجعة هذه البيانات، وهو ما يلزم هنا أن تواكب ذلك آلية مناسبة للوصول إلى البيانات الصحيحة للممولين لضمان دقة النتائج من هذه العملية.[1]

ثالثاً: أنواع التحصيل الإلكتروني:

توجد أنواع متعددة للتحصيل الالكتروني للإيرادات العامة تنظمها التشريعات والاتفاقيات التي تتم بين الجهات المختصة ومزودي الخدمة، ترافقها الضمانات اللازمة المطلوبة بالإضافة إلي الطرق الأخرى المعتمدة لتحصيل الإيرادات إلكترونياً المنصوص عليها في التشريعات المالية في الدولة.

ويتم التحصيل الإلكتروني غالباً عن طريق تحويل أو توريد إلكتروني للأموال المدفوعة كإيرادات تتم بوسيلة إلكترونية بتفويض من الدافع لمزود الخدمة الإلكترونية.

ويمكن أن تشمل هذه الوسائل الأنواع التالية:[2]

1. الدفع بواسطة بطاقات الائتمان باستخدام أجهزة التفويض الإلكتروني.
2. الدفع عبر الإنترنت من خلال الوسائل التالية:
   - بطاقات الائتمان.
   - بطاقات القيد الفوري.

---

[1] Richard Miller Bird : Technology and Taxation in Developing Countries: From Hand to Mouse. 2008, p.21. http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1086853.

[2] منى إدريس رمضان مهدي: أثر التحصيل الالكتروني في الإيرادات العامة في السودان...، رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة النيلين، السودان، 2017، ص 68، 69.

3. الدفع بوساطة البنوك أو الشركات المالية المعتمدة .
4. الدفع عن طريق شيكات مسحوبة علي بنوك معتمدة
5. الدفع عن طريق شبكات الاتصال وذلك بالخصم علي رصيد الشرائح المستخدمة وذلك نظير تقديم خدمة معينة بالاتفاق بين المؤسسة وشركات الاتصالات.

المطلب الثاني

متطلبات ومعوقات الدفع الالكتروني للضريبة

أولاً: متطلبات عملية الدفع الالكتروني للضريبة:

يتوقف نجاح تطوير خدمة التحصيل الإلكتروني على ثلاثة مرتكزات أساسية هي:[1]

- تطوير الكفاءات البشرية وذلك لأن خدمة التحصيل الإلكتروني تعتمد في الأساس على العنصر البشري المؤهل تقنياً.
- العمل على تطوير الأساليب والإجراءات والآليات المستخدمة في تقديم الخدمة.
- مواكبة التطور المستمر في أحدث التقنيات التكنولوجية المستخدمة في برنامج وآليات التحصيل الإلكتروني وإدخال التقنيات والأنشطة الإلكترونية المتطورة باضطراد.

وحقيقة فإن التحول من التحصيل التقليدي للضريبة إلى التحصيل الالكتروني ليست عملية إدارية أو تقنية فحسب، بل ترتبط بعدد من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية التي يلزم تضافرها لضمان تطبيقها بشكل سليم تتحقق معها الأهداف المخطط لها, ولذلك فإن اطلاق عملية الدفع الالكتروني للضريبة يلزم أن يراعى فيها عدة متطلبات من أهمها :[2]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 70.

[2] رمادلية عبد الله سفيان: دور الإدارة الالكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر رقمنة الإدارة الضريبية نموذجاً، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول:

1- توافر البنية التحتية الكافية: تتطلب عملية الدفع الالكتروني للضريبة بنية تحتية كافية ومناسبة تشمل توافر شبكات حديثة لتكنولوجيا المعلومات، وبنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية قادرة على تأمين التواصل ونقل البيانات بين فروع الإدارة الضريبية نفسها من جهة، بين هذه الإدارة والمكلف بالضريبة من جهة أخرى.

2- توافر الوسائل الالكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الضريبية: وهي وسائل تساعد على التواصل، ومنها أجهزة الكمبيوتر الثابتة والمحمولة والهاتف الشبكي وغيرها من الأجهزة والوسائل التقنية التي يمكن بواسطتها الاتصال بشبكة الإنترنت بتكلفة معقولة يتأتى لمعظم المكلفين الحصول عليها بيسر وسهولة.

3- توافر أكثر من مزود لخدمة الإنترنت: وذلك ليتسنى لشريحة واسعة من المكلفين التفاعل مع الإدارة الضريبية عبر هذه الوسيلة بأقل جهد ووقت وتكلفة، وتلافي المشاكل المترتبة على احتكار هذه الخدمة من قبل مزودين محدودين.

4- تدريب وبناء القدرات للملاك الوظيفي: ويشمل ذلك تدريب وتأهيل العاملين في تقديم هذه الخدمة في الإدارة الضريبية، وكذا العمل على توعية وتثقيف العاملين في الإدارة الضريبية بأهمية وطرق استخدام هذه الآلية بشكل سهل ومبسط، لضمان مساهمتهم في إنجاحها والحد من مظاهر مقاومة التغيير التي قد تصدر منهم تجاهها.

5- توافر الإرادة لدى القيادات المختصة: وذلك بهدف توافر دعم مالي ومعنوي يضمن نجاح هذه العملية واستمرار مواكبتها للتطور الذي تشهده بشكل

النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني واقع – تحديات – أفاق، المنعقد بتاريخ 26- 27 نوفمبر 2018، جامعة محمد بوضياف، المسيل، الجزائر، ص 6، 7.

مستمر دون عوائق، ويشمل ذلك إدخال التغييرات الجوهرية على أساليب العمل في الإدارة الضريبية.

6- اصدار وإجراء التعديلات اللازمة على التشريعات والنصوص القانونية المنظمة لهذه العملية: وذلك بهدف ضبط إجراءات عملية الدفع الالكتروني بشكل مُحكم في إطار تشريعي واضح ومحدد، يضمن عدم تأثرها بأي من الممارسات الإدارية التي تؤثر على عملية التحصيل التقليدية، وكذا تحديد أطر العمل والعلاقة بين الجهات ذات العلاقة بعملية التحصيل.

7- العمل على ضمان الأمن الالكتروني والسرية الالكترونية على مستوى عالٍ: وهذا الأمر يتطلب استخدام آليات تضاهي تلك المستخدمة في أعمال البنوك والمصارف، حيث إن أي اختراق أو مشاكل أمنية في هذه العملية قد يؤثر سلباً على نجاحها بل وقد تتسبب في انتكاسة لها.

8- تنفيذ خطة تسويقية شاملة للترويج لاستخدام وسيلة الدفع الالكتروني للضريبة بين أوساط المكلفين: ذلك للتوعية بالمزايا والفوائد المترتبة عليها سواء للمكلفين أو الإدارة الضريبية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي، وكذا إقامة الندوات والمحاضرات التوعوية واستضافة المسؤولين والموظفين في حلقات نقاش فيما يخص الموضوع لتهيئة مناخ بين أوساط أفراد المجتمع لتقبل التعامل مع هذه الآلية.

ثانياً: مخاطر ومعوقات نظام الدفع الالكتروني للضريبة:

على الرغم من المزايا التي تتسم بها عملية التحصيل الالكتروني للضريبة، إلا أن الاستفادة من التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في العمل الضريبي مرهونة بإرادة

سياسية لإجازتها وتطويرها خاصة في الدول النامية[1]، حيث تقف شبكات الفساد المالي والإداري في كثير منها عائقاً أمام التغيير والتطوير لحماية مصالحها والفوائد التي تجنيها من استمرار الاختلالات التي يعاني منها العمل الضريبي، وما يمكن أن يترتب على عملية تحصيل الضريبة من المكلفين بالضريبة إلى الخزينة العامة بإجراءات مباشرة بوسائل لا تتأثر بمعظم ممارسات الفساد المالي والإداري الذي تعاني منه الإدارات الضريبية في الدول النامية.

يضاف لما سبق أن التعامل عبر هذه الوسائل الالكترونية لا يخلو من المخاطر التي تظهر إلى العلن أحياناً، خاصة المتعلق منها بدفع الضريبة عن طريق الإنترنت، التي قد تتعرض أحياناً لعمليات احتيال ونصب من قبل قراصنة يتصيدون حسابات المكلفين بالضريبة، ويقومون بنهب أرصدتهم أو تحويل مبالغ الضريبة التي يرسلها المكلف إلى حساب الخزانة العامة إلى حسابات خاصة بهم عبر مواقع وهمية تحمل اسم وشكل المواقع نفسه التي يتم دفع الضريبة من خلالها، أو من خلال عمليات قرصنة تستهدف المواقع الرسمية المعتمدة، أو بواسطة برامج وفيروسات تستهدف أجهزة الحاسوب الخاصة بالممولين ...إلخ.

وهذا الأمر دفع بالإدارات الضريبية في كثير من الدول إلى توجيه نصائح وإرشادات للمكلفين، لأخذ الحيطة والحذر عند تعاملاتهم المالية مع مواقع دفع الضريبة بالوسائل الالكترونية، وتعريفهم بالطرق الكفيلة بحماية أنفسهم من الوقوع ضحايا لعمليات النصب والاحتيال، حيث يتم من حين لآخر عرض أمثلة لحالات نصب واحتيال وقعت بالفعل لتوعية الممولين بطرق وأساليب الجرائم الالكترونية، وقد تم إعداد تقرير في الولايات المتحدة الأمريكية تم رفعه إلى الكونجرس الأمريكي من قبل مكتب المحاسبة العامة للدولة يخص أمن المعلومات في نظام دفع الضريبة

[1] Ibid. p.12.

الالكتروني، اشتمل على بعض المقترحات لتعزيز هذا النظام، ودور البرلمان في دعم إنجاح هذه الطريقة والإبقاء على مستوى النجاح الذي تمتعت به.[1]

المطلب الثالث

واقع التحصيل الالكتروني في بعض الدول

يبلغ متوسط مساهمة الضرائب في إجمالي الناتج المحلي للدول النامية نحو 15% مقارنة بنحو 40% في الدول المتقدمة، ويعود ذلك إلى اختلالات يعاني منها النظام الضريبي في تلك الدول يؤثر سلباً على تحديد وتحصيل الضريبة على المكلفين فيها، وهذا الأمر لا شك أنه ينعكس سلباً على قدرة حكومات الدول النامية في تمويل الخدمات العامة لمواطنيها خاصة وأن الإيرادات الضريبية تمثل لكثير من هذه الدول مصدراً رئيساً لتمويل موازناتها العامة[2]، ويعود السبب الرئيس وراء تلك الاختلالات إلى الإجراءات التقليدية التي ما زالت تعتمد عليها الإدارات الضريبية في الإجراءات الضريبية عموماً وفي عملية تحصيل الضريبة على وجه الخصوص التي تعتمد معظمها على أساليب تقليدية مقابل أساليب حديثة تعتمد على التكنولوجيا والتقنيات العالية في الدول الأكثر تقدماً.

---

[1] United States General Accounting Office, Information Security IRS Electronic Filing Systems, Report to the Chairman, Committee on Governmental Affairs, U.S. Senate, Washington, D.C., February 2001.

[2] د. هبة عبد المنعم: رقمنة المالية العامة، موجز سياسات صادرة عن صندوق النقد العربي، العدد 2، إبريل 2019، ص 1.

وقد مكنت الوسائل التكنولوجية والتقنية التي شهدتها دول العالم في العقود الأخيرة خاصة الدول المتقدمة منها مساهمة تلك الوسائل في تطوير الخدمات العامة المقدمة والأعمال الإدارية المختلفة، من ذلك استخدام الإدارات الضريبية فيها وسائل متطورة في كثير من إجراءاتها الضريبية، كالإخطارات الضريبية المختلفة، وتقديم الإقرارات الضريبية، إضافة إلى دفع الممولين للضرائب المستحقة عليهم دون أن يتحملوا عناء الانتقال إلى مقار الإدارات الضريبية، وتوفير الوقت والجهد والتكاليف عليهم، وتجنيبهم الوقوع في متاهات الإجراءات البيروقراطية أو التعرض لتعسف الموظفين، أو المعاناة من ممارسات الفساد المالي والإداري التي تُعد من أهم العقبات الكبرى التي تؤثر سلباً في تعزيز وتوطيد العلاقة والتعاون بين المكلفين بالضريبة والإدارات الضريبية.

وتشير بعض الدراسات إلى أن تحول الدول إلى عملية التحصيل الالكتروني للإيرادات العامة وفي مقدمتها الإيرادات الضريبية، يحقق لها وفورات قد تصل إلى نحو 320 مليار دولار سنوياً، من أمثلة ذلك أن رقمنة الإجراءات الضريبية في الهند ساهم في زيادة الحصيلة الضريبية بنسبة 50% في أقل من عام واحد، وفي البرازيل تتمكن الإدارة الضريبية من خلال النظام العام الرقمي لمسك الدفاتر التجارية من تحديد الضريبة على الشركات بشكل أيسر وأكثر دقة، وفي الصين يتم من خلال استخدام وسائل الكترونية مراجعة الفواتير التجارية عند مطالبة المكلفين استرداد ضريبة القيمة المضافة التي دفعوها، وعلى مستوى كثير من دول العالم فإن التوسع في استخدام تقنية البيانات الكبيرة (Big Data) في الإدارات الضريبية زاد من كفاءة

تحصيل الضرائب غير المباشرة وساعد بشكل فعال في مكافحة حالات التهرب الضريبي[1].

وفي بعض الدول العربية فقد بدأت الإدارات الضريبية باستخدام وسائل مختلفة لدفع الضريبة يعتمد بعضها على الوسائل الالكترونية، وإن كان الغالب في معظم الإدارات الضريبية في الدول العربية هي استخدام الوسائل التقليدية.

وعموماً فإن التقرير الصادر عن مؤسسة Price Waterhouse Coopers)) (PWC)لعام 2019 عن مستوى سهولة وتيسير إجراءات دفع الضريبية أظهر بعض النتائج منها ما يتعلق ببعض الدول العربية إضافة للولايات المتحدة الأمريكية التي نستعرضها فيما يأتي:[2]

اليمـــــن:

بلغ حجم الناتج المحلي في الجمهورية اليمنية في العام 2018 تقريباً (27,59) مليار دولار[3]، وعلى الرغم من تدني إيرادات تصدير النفط والغاز ما

---

[1] برناردين اكيتوي: مقالة بعنوان زيادة الإيرادات، منشورة في مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، العدد 55، مارس 2018، ص 18، 20.

– سانجيف غوبتا وأخرون : مقالة بعنوان رقمنة المالية العامة، منشورة في مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، العدد 55، مارس 2018، ص 13.

[2] استعراض بيانات بعض الدول العربية في هذا البحث يعود لبعض الجوانب الديمغرافية والسياسة التي تتشابه فيها هذه الدول، كما أن اختيار استعراض بيانات الولايات المتحدة كأول اقتصاد عالمي في ترتيب اقتصادات العالم يأتي لتوضيح حجم الفارق الشاسع في اقتصادات الدول النامية والدول المتقدمة، مع العلم أنه سيتم تطوير هذه الدراسة لاحقاً لتشمل تجارب دول أخرى نامية ومتقدمة لبيان ذلك بشكل أوضح.

[3] موقع البنك الدولي على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، الارتباط:

زالت اليمن تصنف كإحدى أقل الدول تحصيلاً للضريبة، حيث يبلغ متوسطها السنوي في إجمالي الناتج المحلي حوالي (9%)، في الوقت الذي يصل متوسط نسبتها في اقتصادات دول نامية مشابهة إلى حوالي 17%، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى قصور وعجز واختلالات متعددة ومؤثرات مختلفة يعاني منه النظام الضريبي في اليمن[1]، إلا أن الباحث يرى أن ارتفاع حجم الإيرادات الضريبية خلال الثلاث السنوات الماضية يمكن أن تتغير معها هذه الأرقام، خاصة مع توفر إرادة وتوجه لدى حكومة صنعاء لزيادة تحصيل الإيرادات العامة لمواجهة الانعكاسات الاقتصادية للحرب والصراع العسكري فيها منذ العام 2015.

وفيما يتعلق بإجراءات تحصيل الضريبة فقد احتلت اليمن في العام 2018 الترتيب (89) من اجمالي (189) من حيث التسهيلات التي تتوافر للمكلفين بالضريبة في إجراءات تقدير وربط ودفع الضرائب المقررة عليهم، ويحتاج المكلف في اليمن إلى ما يزيد على (248) ساعة في السنة لإكمال إجراءات ربط ودفع الضريبة[2] ، ويرجع ذلك إلى عدم استقرار السياسة الضريبية، وافتقاد استراتيجية واضحة للعمل الضريبي في اليمن، وتفشي الفساد المالي والإداري الجهاز الإداري الحكومي، التي تُعد من أهم الأسباب التي تؤثر على مستوى العمل الضريبي في اليمن.

---

https://data.albankaldawli.org/country/yemen-rep?view=chart

[1] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، اليمن: نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد 12 مارس 2016.، ص 2.

[2] Price Waterhouse Coopers (PWC), World Bank and IFC: Paying Taxes 2018 The global picture, p. 95.
https://www.pwc.com/gx/en/services/tax/publications/paying-taxes-2020/explorer-tool.html

وفيما يتعلق بالدفع الالكتروني للضريبة فقد لجأت الإدارة الضريبية في اليمن مؤخراً إلى استخدام وسائل التحصيل الالكتروني للضريبة وفي بعض الإجراءات الضريبية الأخرى كتقديم الإقرارات ومتابعة بعض الإجراءات الضريبية، وتعود بعض أسباب استخدام هذه الوسيلة في عملية تحصيل الضريبة على وجه الخصوص، إلى أزمة السيولة النقدية التي عانت منها حكومة صنعاء كانعكاسات للصراع العسكري والحرب التي تشنها السعودية والإمارات على اليمن منذ مطلع العام 2015، حيث تستخدم الورقة الاقتصادية والحصار للحصول على تنازلات من قبل حكومة صنعاء، يضاف لذلك الإجراءات النقدية التي اتخذتها حكومة صنعاء لمنع تداول الكتلة النقدية الهائلة من العملة اليمنية التي تمت طباعتها من قبل حكومة الشرعية المدعومة من قبل دول التحالف مؤخراً والتي تقارب التريليونين ريال

وعموماً تعتمد خدمة دفع الضريبة الكترونياً في اليمن على نظام (موني باي) التي تم تدشينها في إبريل 2020 من قبل الحكومة مع بنك التسليف الزراعي الحكومي (كاك بنك)، وهي خدمة تهدف إلى تسهيل الوقت والجهد والتكاليف سواء على الدولة أم المكلف بالضريبة.

ومن وجهة نظري كمتابع ومطلع عن قرب يمكن أن تشهد المرحلة الثانية 2021 – 2025 لتنفيذ الرؤية الوطنية التي أطلقتها حكومة صنعاء مطلع العام 2019 وتستمر مراحلها الثلاث حتى 2030، تحولات كثيرة في مجال رقمنة الأعمال والخدمات الحكومية ضمنها الإيرادية، في إطار تطبيق نظام الحكومة الالكترونية التي كانت من ضمن أهداف هذه الرؤية.

تجدر الإشارة إلى أن مصلحة الضرائب اليمنية كانت من الدول السباقة على مستوى المنطقة العربية التي اقترحت وطالبت بالتعاون في تطوير استخدام

الادارة الضريبية لتكنولوجيا المعلومات وفي تبسيط وتطوير الاجراءات الضريبية، حيث تضمنت ورقة عمل بعنوان: "استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين الادارة الضريبية" قدمتها في المؤتمر الفني الرابع لاتحاد السلطات الضريبية للدول الاسلامية الذي عقد في دولة الكويت في 26 نوفمبر 2007، تناولت هذه الورقة أهداف الادارة الضريبية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات، ودور تكنولوجيا المعلومات في تحسين وتطوير الاجراءات الضريبية، والفوائد المتوقعة من استخدام الإدارة الضريبية لتكنولوجيا المعلومات، والمواصفات اللازمة توفرها في النظام الضريبي الآلي.[1]

[1] موقع وكالة الأنباء الكويتية كانا على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) الارتباط:
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1860561&language=ar

الإجراءات التي تم حوسبتها في مصلحة الضرائب اليمنية حتى نهاية العام 2019

المصدر: كتاب إنجازات مصلحة الضرائب اليمنية للعام 2019، ص 54.

مصـــــر:

بلغ حجم الناتج المحلي في مصر في العام 2018 تقريباً (303,18) مليار دولار[1]، وبلغت مساهمة الضرائب في الناتج المحلي في مصر لعام 2015 وفقاً للبنك الدولي (12,5%) فقط[2]، وهي نسبة لا تزال منخفضة بالنظر إلى حجم

[1] موقع البنك الدولي على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، الارتباط:
https://data.albankaldawli.org/country/egypt-arab-rep?view=chart

[2] موقع البنك الدولي على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، الارتباط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/GC.TAX.TOTL.GD.ZS

الاقتصاد المصري الذي كان يمكن أن يكون للضريبة دورٌ أكبر فيه، من جانب آخر احتلت مصر في العام 2018 الترتيب (156) من إجمالي (189) دولة من حيث التسهيلات التي تتوافر للممولين في إجراءات تقدير وربط ودفع الضرائب المقررة عليهم، ويحتاج الممول في مصر إلى ما يزيد على (370) ساعة في السنة لإكمال إجراءاته لربط ودفع الضريبة[1]، وهو مركز لا شك بأنه متأخر في ترتيب عدد الدول المشار إليها، والسبب الرئيس في ذلك يعود إلى تأثر الإدارة الضريبية في مصر بالبيروقراطية التي يشتهر بها الجهاز الإداري العام في مصر، على الرغم من التطور الكبير الذي تشهده الإدارة الضريبية خاصة في عمليات دفع الضريبة واستلام إقرارات المكلفين والتي بدأت تعتمد على الوسائل التكنولوجية.

وفيما يتعلق بالتحصيل الالكتروني للضريبة فقد اتجهت الحكومة المصرية منذ مطلع شهر يوليو 2018 إلى تحصيل الضرائب المختلفة للمبالغ التي تزيد عن خمسة آلاف جنيه الكترونياً بواسطة مركز الدفع الالكتروني والتحصيل التابع لوزارة المالية، كما تم مطلع العام 2020 إتاحة سداد مدفوعة ضريبة الجدول (أون لاين) من خلال خدمات الدفع الإلكتروني عبر منظومة الإقرارات الإلكترونية www.incometax.gov.eg، وطرق السداد المتاحة من خلال بوابة سداد مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني يمكن أن تتم باستخدام البطاقات بأنواعها (ميزة – فيزا – ماستركارد)، وهذا الأمر مقيدٌ بالحد الأقصى المسموح به لبطاقة المسجل.

[1] Price Waterhouse Coopers (PWC), World Bank and IFC: Paying Taxes 2018 The global picture, p. 92.
https://www.pwc.com/gx/en/services/tax/publications/paying-taxes-2020/explorer-tool.html

وقد شهدت مصر منذ تطبيق آليات الدفع والتحصيل الالكتروني للمدفوعات الحكومية في العام 2009 ارتفاعاً متوالياً في حجم التحصيل الالكتروني لضرائب الدخل باستخدام شيكات ومدفوعات الكترونية، حيث وصلت إلى (74) مليار جنيه في العام 2016 مقارنة بـ (8,6) مليار جنيه في العام 2009، كما ارتفعت النسبة في ضرائب المبيعات من (10) مليار جنيه في العام 2009 إلى (77) مليار في العام 2016 .[1]

تجدر الإشارة إلى أنه كان من ضمن ما استعد به المشرع المصري لمواكبة التطورات المرافقة للتجارة الالكترونية إصداره للقانون رقم (15) لسنة 2004م بشأن تنظيم التوقيع الالكتروني، وبدأت إدارة الضرائب المصرية منذ العام 2010 العمل بنظام تحصيل الضرائب عن طريق الإنترنت عبر موقع الحكومة الالكترونية المصرية على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، ويتم من خلال هذا الموقع أيضاً تقديم خدمات ضريبية الكترونية متعددة يتعلق بعضها بتقديم الإقرارات الضريبية الكترونياً، وكذا بالإخطارات الضريبية المختلفة، وبالطعون الضريبية، وكذا بطلب إجراء دفع الضريبة بنظام الدفعات المقدمة، والاستعلام عن الأقساط الضريبية ...إلخ.[2]

وعند إصدار لائحة قانون الضريبة على الدخل عام 2005 تم تضمينها الإشارة لطرق الدفع الالكترونية، وهي خطوة تحسب للإدارة الضريبية التي تنبهت

---

[1] موقع صحيفة المصري اليوم المصرية على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، الارتباط:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/1113217

[2] موقع الحكومة الالكترونية المصرية على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، الارتباط:
http://www.egypt.gov.eg/services/LoadxtrServices.aspx?PgURL=63853&section=business

لهذه الطرق في وقت مبكر، حيث جاء النص في المادة (82) من هذه اللائحة بأن تعد طرق الدفع التالية من وسائل الدفع الالكترونية:

1- تحويلات بنكية للممولين الذين لديهم حسابات بالبنوك، مع إخطار المصلحة بإشعار إضافة بالاتفاق مع هذه البنوك، والربط على شبكة معلومات المصلحة باستخدامها في الإخطار.

2- استخدام الكروت الذكية في إدراج مدفوعات الممول/الجهة على الكروت على أن يتم تسليم القيمة إما لمندوب المصلحة أو بتوفير القارئ وبرنامج التحويل المالي لدى الجهة أو الممول، وأن يتم السداد من خلاله ثم تفريغ محتوياته بعد ذلك.

3- استخدام شبكة بنك أو بنوك معينة أو الهيئة القومية للبريد التي تتفق معها المصلحة على السماح للممول بالسداد لدى منافذها، ويتم إدراج التعامل على الكارت الذكي ويفرغ محتواه بالمأمورية المختصة لكل مدة طبقاً لأحكام القانون.

وتخطر المصلحة من خلال شبكة المعلومات بالسداد فورياً، ويقوم الممول بقراءة محتويات الكارت للمطابقة، وفي جميع الأحوال تعد الوسائل السابقة قنوات للدفع بشرط توافر أتفاق تجيزه وزارة المالية مع الجهات السابقة.

العـــــراق:

بلغ حجم الناتج المحلي في العراق في العام 2019 تقريباً 234,09 مليار دولار[1]، وبلغت مساهمة الضرائب في الناتج المحلي للعراق لعام 2016 وفقاً للبنك

[1] موقع البنك الدولي على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، الارتباط:
https://data.worldbank.org/country/iraq

الدولي 2% فقط[1]، ومن الملاحظ أن مجموع الإيرادات الضريبية فيها منخفض جداً حيث لم يتجاوز متوسط نسبة إجمالي الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي سوى 1 %على مدار التاريخ، وهذه النسبة منخفضة جداً مقارنة بدول شمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان وهذه الدول اقتصاداتها قريبة الشبه بالاقتصاد العراقي، حيث تزيد مشاركة إيرادات الضرائب في الناتج المحلى لهذه الدول على (10) أضعافها مقارنة بالعراق[2]، وهي نسبة لا شك أنها من أقل النسب على مستوى العالم، وذلك يعود إلى اعتماد العراق بشكل أساسي على الإيرادات النفطية، يضاف لذلك أن الحكومة تمتلك معظم عناصر الإنتاج.

وفي اتجاه آخر فقد احتلت العراق في العام 2018 الترتيب (131) من اجمالي (189) دولة من حيث التسهيلات التي توفرها الإدارة الضريبية للممولين في إجراءات تقدير وربط ودفع الضرائب المقررة عليهم، ويحتاج المكلف بالضريبة في العراق إلى ما يزيد على (312) ساعة في السنة لإكمال الإجراءات المختلفة لربط ودفع الضريبة.[3]

وفيما يتعلق بالدفع الإلكتروني للضريبة فإن استخدام الوسائل التكنولوجية في الأعمال الحكومية عامة وفي الأعمال الضريبية على وجه الخصوص في العراق ظل محدوداً على الرغم من بدء استخدامها منذ حقبة التسعينات، حيث لم تتطور

---

[1] موقع البنك الدولي على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، الارتباط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/GC.TAX.TOTL.GD.ZS

[2] صندوق النقد الدولي: التقرير القطري رقم 17/252، العراق، قضايا مختارة، 2017، ص 16.

[3] Price Waterhouse Coopers (PWC), World Bank and IFC: Paying Taxes 2018 The global picture, p. 93.
https://www.pwc.com/gx/en/services/tax/publications/paying-taxes-2020/explorer-tool.html

هذه العمليات بصورة تواكب التوسع في أعداد المكلفين الضريبة أو حجم الأنشطة الخاضعة للضريبة والإيرادات الناتجة عنها، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تتعلق بالظروف الأمنية والاقتصادية التي يعاني منها العراق منذ عقود، يضاف لذلك مقاومة التغيير والتطور الذي ووجهت به هذه التقنيات من قبل العاملين في الإدارة الضريبية .[1]

الولايات المتحدة الأمريكيــة:

بلغ حجم الناتج المحلي في الولايات المتحدة في العام 2018 تقريباً (234,09) ترليون دولار[2]، في حين بلغت مساهمة الضرائب في الناتج المحلي في الولايات المتحدة لعام 2019 وفقاً للبنك الدولي نسبة (9,6%)[3]، ووفقاً لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بلغت هذه النسبة في العام (24,3%)[4]، وهي نسبة لا شك أنها هائلة في أكبر اقتصادات العالم، كما احتلت الولايات المتحدة في العام 2018 الترتيب (25) من اجمالي (189) دولة من حيث سهولة دفع الضريبة، والتسهيلات التي تتوافر للممولين في إجراءات تقدير وربط ودفع الضرائب

---

[1] هيثم على العنبكي، مازن هيثم الشيخلي: أتمتة الأنظمة الرقابية للحد من التهرب الضريبي في العراق، بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية الصادرة عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، المجلد 18، العدد 3، 2016، ص 272، 273.

[2] موقع البنك الدولي على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، الارتباط:
https://data.worldbank.org/country/united-states

[3] موقع البنك الدولي على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، الارتباط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/GC.TAX.TOTL.GD.ZS

[4] OECD: Revenue Statistics 2019 – the United States, p. 1.
https://www.oecd.org/tax/revenue-statistics-united-states.pdf

المقررة عليهم، ويحتاج الممول فيها إلى ما يزيد على (175) ساعة في السنة لإكمال إجراءاته في دفع الضريبة، وهذا الترتيب لا شك بأنه يُعد متأخراً لدولة متقدمة كالولايات المتحدة التي تتوافر لها كافة الإمكانيات المالية والإدارية لتحتل مرتبة أفضل في هذا المجال.[1]

وتتيح الإدارة الضريبية الأمريكية (IRS) خيارات متعددة للمكلف لأداء الضريبة المقررة عليه قبل فرض الغرامات المترتبة على تأخير الدفع، حيث يمكن للممول اللجوء إلى إحدى الوسائل التالية لسداد هذه الضريبة إلى حساب وزارة الخزانة الأمريكية، إما على دفعات متعددة أو دفعة واحدة، وذلك عن طريق:[2]

- الخصم المباشر من حسابه المصرفي.
- الخصم من مرتبه من جهة العمل (الخصم من المنبع).
- الدفع عن طريق شيك أو حوالة.
- الدفع من خلال نظام الدفع الالكتروني ((EFTPS.
- الدفع بواسطة بطاقات الائتمان.
- الدفع المباشر عن طريق الإنترنت.

---

[1] Price Waterhouse Coopers (PWC), World Bank and IFC: Paying Taxes 2018 The global picture, p. 25.

- https://www.pwc.com/gx/en/services/tax/publications/paying-taxes-2020/explorer-tool.html

[2] موقع دائرة الإيرادات الداخلية "الضرائب" الأمريكية (IRS) على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، الارتباط:

http://www.irs.gov/taxtopics/tc202.html

الخـاتمـة

فإنه يمكن القول في نهاية هذا البحث الموجز أن النتائج والتوصيات التي خلصت إليها هذه الدراسة تتلخص في التالي:

أولا: النتـائج:

1- إن نجاح وسائل الدفع الالكتروني للضريبة بالشكل الذي يحقق الأهداف المرسومة لها لن يتأتى إلا في إطار منظومة الحكومة الالكترونية التي تم تنفيذها في بعض دول العالم.

2- إن نجاح وسائل الدفع الالكتروني للضريبة يرتبط بحملات التوعية المركزة للتعريف بأهمية وفوائد وطرق وسائل الدفع الالكتروني للضريبة، ويسهم في نجاحها، ويحد من الانعكاسات المترتبة على الجهل بإجراءاتها.

3- إن تأهيل وتدريب العاملين في الإدارات الضريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات بشكل مستمر، يضمن مواكبتهم في أدائهم الوظيفي للمتغيرات المترتبة على رقمنة الإجراءات الضريبية، ويخفف من مقاومتهم لتلك التغيرات.

4- إن تبادل الخبرات والاستفادة من تجارب الدول في مجال رقمنة الإجراءات الضريبية، يُسهم في تطوير هذا المجال بشكل تجني الدول فوائدها بشكل أفضل.

5- إن تطوير وتعديل التشريعات الضريبية ضرورة ملحة لتواكب المتغيرات الالكترونية التي يشهدها العمل الضريبي عالمياً.

ثانياً: التوصيــات:

1- الإسراع في تنفيذ وتطوير منظومة الحكومة الالكترونية، وما تتضمنه من خدمات حكومية يندرج ضمنها وسائل الدفع الالكتروني للضريبة.

2- العمل على تطوير وتعديل التشريعات ذات العلاقة بالعمل الضريبي لتواكب المتغيرات المترتبة على التوسع في الوسائل الالكترونية في العمل الضريبي.

3- إعداد وتنفيذ برامج تأهيل وتدريب مستمر للعاملين في الإدارة الضريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات ذات العلاقة بالعمل الضريبي.

4- العمل على دراسة واستخلاص وتبادل تجارب الدول المختلفة على مستوى إقليمي ودولي في مجال استخدام الوسائل الالكترونية في العمل الضريبي، والاستفادة من أهم نقاط القوة في تلك التجارب.

قائمــة المراجع

() المركز القومي التابع للحكومة السودانية: الخطة الموجهة للحكومة الالكترونية والتحول للذكية 2016 – 2020، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) الارتباط: http://nic.gov.sd/pdf/planone.pdf

2)) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، اليمن: نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد 12 مارس 2016.

(3)د. هبة عبد المنعم: رقمنة المالية العامة، موجز سياسات صادرة عن صندوق النقد العربي، العدد 2، إبريل 2019.

(4) هيثم على العنبكي، مازن هيثم الشيخلي: أتمتة الأنظمة الرقابية للحد من التهرب الضريبي في العراق، بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية الصادرة عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، المجلد 18، العدد 3، 2016.

(5) منى إدريس رمضان مهدي: أثر التحصيل الالكتروني في الإيرادات العامة في السودان...، رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة النيلين، السودان، 2017.

(6)برناردين اكيتوي: مقالة بعنوان زيادة الإيرادات، منشورة في مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، العدد 55، مارس 2018.

(7) د. سوزي عدلي ناشد: المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.

8)) سانجيف غوبتا وأخرون : مقالة بعنوان رقمنة المالية العامة، منشورة في مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، العدد 55، مارس 2018.

(9) د. علي غانم شاكر: دور نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الالكتروني...، مجلة جامعة المثنى للعلم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد (7) العدد (4) 2017.

(10) صندوق النقد الدولي: التقرير القطري رقم 17/252، العراق، قضايا مختارة، 2017.

(11) رمادلية عبد الله سفيان: دور الإدارة الالكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر رقمنة الإدارة الضريبية نموذجاً، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول: النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني واقع – تحديات – أفاق، المنعقد بتاريخ 26-27 نوفمبر 2018، جامعة محمد بوضياف، المسيل، الجزائر.

(12) Barbara Weltman: J.K. Lasser's, Online Taxes. John Wiley and Sons, Inc., New York, 2002.

(13) Richard Miller Bird : Technology and Taxation in Developing Countries: From Hand to Mouse. 2008, http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1086853.

(14) United States General Accounting Office, Information Security IRS Electronic Filing Systems, Report to the Chairman, Committee on Governmental Affairs, U.S. Senate, Washington, D.C., February 2001.

(15) Price Waterhouse Coopers (PWC), World Bank and IFC: Paying Taxes 2018 The global picture. https://www.pwc.com

(16) موقع الحكومة الالكترونية المصرية على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، الارتباط:

http://www.egypt.gov.eg

(17) موقع البنك الدولي على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، الارتباط: **https://data.worldbank.org**

(18) موقع صحيفة المصري اليوم المصرية على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، الارتباط:

https://www.almasryalyoum.com

(19) موقع وكالة الأنباء الكويتية كانا على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) الارتباط:
https://www.kuna.net

(20) موقع دائرة الإيرادات الداخلية "الضرائب" الأمريكية (IRS) على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، الارتباط:

http://www.irs.govl

)21) OECD: Revenue Statistics 2019 – the United States.

https://www.oecd.org/tax/revenue-statistics-united-states.pdf